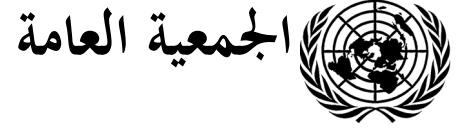


Distr.: Limited
17 January 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الرابعة والثلاثون
نيويورك، ٢٣-٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠

حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٣	ثانياً- القائمة المشروحة للمحتويات
٣	ألف- حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان: المصادر والتحديات
٣	١- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية الحصول على الائتمان
٤	٢- مصادر التمويل والتحديات ذات الصلة
٤	(أ) تمويل رأس المال
٥	(ب) الإقراض التقليدي
٦	(ج) ائتمانات التمويل البالغ الصغر ودعم الأسرة/الأصدقاء للمنشآت التجارية الصغرى
٦	(د) التمويل الجماعي
٧	(هـ) التمويل القائم على الموجودات والديون البديلة والأدوات المهجينة
٧	(و) تمويل سلاسل الإمدادات
٨	باء- تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان
٨	١- مبادرات السياسة العامة المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان
٩	٢- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال الإقراض المضمون
٩	(أ) الموجودات المنقولة كضمانة رهنية



الصفحة

- ١١ (ب) الموجودات المنقولة كضمانة رهنية
- ١٣ -٣ تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال إصدار الضمانات
- ١٣ (أ) مخططات ضمان الائتمان
- ١٣ (ب) الضمانات الشخصية
- ١٤ -٤ تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية
- ١٤ (أ) التقارير الائتمانية
- ١٥ (ب) أمين المظالم المالية
- ١٦ (ج) الخدمات المالية الرقمية
- ١٦ (د) دعم إعادة الهيكلة
- ١٧ (هـ) الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- ١٨ -٥ تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال بناء القدرات
- ١٨ (أ) بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- ١٩ (ب) بناء قدرات الممولين

أولاً - مقدمة

١ - كلفت اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، في عام ٢٠١٣، الفريق العامل الأول بالعمل على الحد من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياتها، خصوصاً في الاقتصادات النامية.^(١) ومن أجل تعزيز ذلك العمل وإكماله، طلبت اللجنة إلى الأمانة، في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١٩، أن تبدأ في إعداد مشاريع مواد بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، مع الاستفادة، حسب الاقتضاء، من التوصيات والإرشادات ذات الصلة الواردة في قانون الأونسيرال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة ("القانون النموذجي")، لكي ينظر فيها الفريق العامل.^(٢)

٢ - وتناقش هذه المذكرة المواضيع التي يمكن تناولها في صك مقبل بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان ("الصك المقبل") لكي ينظر فيها الفريق العامل. وهي تبدأ بتقديم معلومات أساسية ووصف الحالة الراهنة فيما يتعلق بحصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، ثم تعرض الوسائل الممكنة لتحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، بما في ذلك من خلال الإقراض المضمون، وإصدار الضمانات، وتعزيز البنية التحتية لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها.

ثانياً - القائمة المشروحة للمحتويات

ألف - حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان: المصادر والتحديات

٣ - سيشرح هذا الفصل من "الصك المقبل" لماذا يعتبر الحصول على الائتمان أمراً أساسياً بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وسيناقش مختلف مصادر تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات ذات الصلة.

١ - المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية الحصول على الائتمان

٤ - كما أشير إلى ذلك في الوثيقتين A/CN.9/941 و A/CN.9/WG.I/WP.81، تعتبر المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات في مختلف المناطق. وتشارك أغلب هذه المنشآت في بعض السمات، حيث لا يوجد، على سبيل المثال، تمييز كبير بين المنشآت التجارية والأفراد الذين يملكونها ويديرونها، أو بين موجودات المنشأة التجارية والموجودات الخاصة بالأسر المعنية والمقدمة كضمانة. ومن غير المحتمل أن تكون المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني أو المالي للمنشأة واسم وعنوان الشخص الذي يدير المنشأة متاحة للاطلاع العام. وقد تكون السجلات المحاسبية مفقودة، وقد تكون إيرادات ونفقات المنشآت التجارية قد امتزجت بإيرادات ونفقات الأفراد.

٥ - وكما هو الحال بالنسبة لأنواع الأخرى من المنشآت التجارية، فالتمويل مهم في جميع مراحل دورة حياة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبالمقارنة مع المشاريع الأكبر حجماً، قد تواجه

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/68/17)، الفقرة ٣٢١.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/74/17)، الفقرة ١٩٢ (أ).

المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة حاجة أكبر إلى التمويل الخارجي ليس فقط لبدء الأعمال التجارية بل أيضاً لتطويرها. غير أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تواجه عقبات كبيرة في الحصول على الائتمان على نحو يوفر المبالغ أو الوتيرة التي قد تحتاجها، أو بشروط في متناولها.

٦- ولذلك، فهذا القسم من "الصك المقبل" سيقدم تحليلاً للملامح المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وسيقدم بعض الأرقام عن الفجوة التمويلية الحالية لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة،^(٣) ويناقش أهمية تحسين إمكانية حصولها على الائتمان.^(٤) كما سيسلط الضوء على الكيفية التي يمكن أن يدعم بها قطاع قوي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلق فرص العمل ويقدم مساهمة هامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- مصادر التمويل والتحديات ذات الصلة

٧- سيناقش هذا القسم من "الصك المقبل" مختلف مصادر تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مثل تمويل رأس المال، والإقراض التقليدي، وائتمانات التمويل البالغ الصغر ودعم الأسرة/ الأصدقاء، والتمويل الجماعي، والتمويل القائم على الموجودات، والديون البديلة، والأدوات المهجنة، فضلاً عن تمويل سلاسل الإمدادات) والتحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع كل نوع من هذه التمويلات.

(أ) تمويل رأس المال

٨- يشير تمويل رأس المال إلى جميع الموارد المالية المقدمة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مقابل حصة ملكية. وتمثل الفئات الرئيسية لتمويل رأس المال في الأسهم العامة (أي، المنصات المتخصصة في طرح الأسهم للتداول العام (الإدراج في البورصة)) والأسهم الخاصة (أي، رأس المال المقدم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في البورصة). ونظراً للتكاليف الثابتة المتعلقة بتدابير الحرص الواجب وتسجيل الأوراق المالية، فعملية جمع رأس المال من خلال طرح الأسهم للتداول العام لأول مرة هي أكثر تكلفة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة.^(٥) وكثيراً ما تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

(٣) تقدر مؤسسة التمويل الدولية أن ٦٥ مليون شركة، أو ٤٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية غير ملبية قدرها ٥,٢ تريليونات دولار سنوياً. وتمثل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر حصة (٤٦ في المائة) من إجمالي الفجوة المالية العالمية تليها أمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٣ في المائة). بل إن الفجوة التمويلية أكبر عندما تؤخذ المؤسسات الصغرى وغير الرسمية في الاعتبار. انظر موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت، الموضوع "Small and Medium Enterprises (SMES) Finance – Improving SME's access to finance and finding innovative solutions to unlock sources of capital".

(٤) يقال إن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تُعتبر أفضل أداة لدعم إنشاء ٦٠٠ مليون فرصة عمل (للشباب في المقام الأول) بحلول عام ٢٠٣٠، ويمكنها أن تقدم مساهمة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الأهداف ١ و ٥ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢). انظر الفقرة ٧ من الوثيقة A/CN.9/991.

(٥) وضعت عدة ولايات قضائية أطراً تنظيمية خاصة لأسواق البورصات الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط مريحة لطرح الأسهم للتداول العام، بما في ذلك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (AIM)، وكندا (TSXV)، والصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (GEM)، واليابان (Mothers)، وكوريا (KOSDAQ)، والولايات المتحدة الأمريكية (NASDAQ).

مشكلة بخس الأسعار في أسواق رأس المال، كما أنها تحجم عن الاقتراب من أسواق رأس المال بسبب فقدان السيطرة الذي ينطوي عليه توسيع نطاق ملكية الأسهم.

٩- وهناك أيضاً مصادر غير رسمية لتمويل رأس المال، تنأتى من الأسرة والأصدقاء. وبالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة، فمقدار الأموال التي تجمع من خلال المصادر غير الرسمية يتجاوز عموماً مصادر الأسهم الخاصة الأخرى (مثل استثمار الممول^(٦)) ورأس المال المجازف). غير أن هذه المصادر غير الرسمية نادراً ما تكون مصادر مضمونة.

١٠- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن أشكال تمويل رأس المال المتاحة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

(ب) الإقراض التقليدي

١١- من أجل الحصول على التمويل، يمكن للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تلجأ إلى المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية. غير أن القروض التقليدية (المعروفة أيضاً باسم "الديون المباشرة") الممنوحة من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية تطرح عدداً من التحديات، مثل:

- عدم وجود ضمانات رهنية أو ضمانات تستجيب لمتطلبات المؤسسات؛
- ارتفاع أسعار الفائدة وقصر فترات السداد؛
- محدودية الوثائق المتعلقة بأنشطة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛
- الطابع غير الرسمي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الافتقار إلى الخبرة والمهارات اللازمة لإعداد بيانات مالية كافية/مناسبة.

١٢- ونظراً لارتفاع تكاليف المعاملات مقارنة بصغر مبالغ القروض، قد تتردد المصارف والمؤسسات المالية في توفير التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد تواجه النساء منظمات المشاريع صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان في شكل ديون مباشرة بسبب عوامل قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية. وتكشف البيانات التي جمعت على الصعيد العالمي أن احتمال حصول المرأة على حسابات مصرفية رسمية أدنى مقارنة بالرجل. والقيود المفروضة على فتح أو استخدام الحسابات المصرفية، مثل اشتراط الحصول على إذن أو ترخيص من أحد أفراد الأسرة الذكور، تحد من إمكانية حصول النساء على حسابات مصرفية. وعلاوة على ذلك، فالنساء كثيراً ما تفتقرن إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأخرى، مثل الادخار وأساليب الدفع الرقمية والتأمين، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى الثقافة المالية.^(٧) وبسبب هذه القيود، تقدر الفجوة المالية للنساء منظمات المشاريع في الأسواق الناشئة بمبلغ ١,٥ تريليون دولار.^(٨)

(٦) يكون المستثمرون الممولون في العادة أفراداً أو جماعات من الأثرياء ممن يقدمون التمويل، من أموالهم الخاصة عادة، مقابل ديون قابلة للتحويل أو ملكية الأسهم.

(٧) انظر الموقع الشبكي للبنك الدولي، موضوع "Expanding Women's Access to Financial Services".

(٨) IFC & Goldman Sachs: 10,000 Women: Investing in Women's Business Growth, Progress Report 2019, p. 4.

١٣- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن التمويل التقليدي المقدم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

(ج) ائتمانات التمويل البالغ الصغر ودعم الأسرة/الأصدقاء للمنشآت التجارية الصغرى

١٤- كثيراً ما تعتمد المنشآت التجارية الصغرى على مؤسسات التمويل البالغ الصغر و/أو الأسرة والأصدقاء. ورغم أن مؤسسات التمويل البالغ الصغر مصممة لتقديم قروض صغيرة للمقترضين الصغار جداً، فقد تظهر بعض المشاكل مثل ارتفاع أسعار الفائدة، والضمانات الجماعية (أي تشكيل مجموعات يضمن أعضاؤها بشكل جماعي قروض بعضهم البعض)، وخطر ممارسات التحصيل التعسفية. وينبغي التمييز بين الاحتياجات المالية للمنشآت التجارية الصغرى والاحتياجات الشخصية لأصحاب هذه المنشآت.

١٥- وقد يشكل اقتراض الأموال من الأسرة والأصدقاء وضعاً حساساً بالنسبة للمنشآت التجارية الصغرى، حيث إن شروط القرض كثيراً ما تحدد شفويًا لا كتابةً. وكثيراً ما تفتقر الاتفاقات الشفوية إلى الوضوح فيما يتعلق بأحكام وشروط القرض، وجداول السداد، وسبل الانتصاف في حالات التخلف عن السداد.

١٦- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن استخدام ائتمانات التمويل البالغ الصغر والدعم المقدم من الأسرة/الأصدقاء للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

(د) التمويل الجماعي

١٧- اكتسب التمويل الجماعي (وهو أسلوب لتعبئة التمويل الخارجي من جمهور كبير، بدلاً من مجموعة صغيرة من المستثمرين المتخصصين، حيث يقدم كل فرد قدراً صغيراً من التمويل المطلوب) شعبية بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بعض الولايات القضائية. وقد تتراوح أنواع التمويل بين التبرعات والإقراض وشراء الأسهم. ومع مرور الوقت، أصبح الإقراض الجماعي يدار بصورة متزايدة من خلال منصات الإقراض بين الأقران عبر الإنترنت (التي تناقش بمزيد من التفصيل في الفقرة ٥٥ أدناه). وحسب التصميم وبسبب القيود التنظيمية، فالتمويل الجماعي مناسب للشركات الناشئة التي تتطلب مبالغ صغيرة نسبياً من التمويل. وقد يكون أقل ملاءمة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تستند إلى ابتكارات معقدة في مجالات جد متطورة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مما يتطلب معرفة محددة من جانب المستثمرين.^(٩)

١٨- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن استخدام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة للتمويل الجماعي والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

(٩) يشير مصطلح "المستثمرون" إلى الأشخاص أو الكيانات من الجهات التي توفر رأس المال مع توقع الحصول على عائدات مالية.

(هـ) التمويل القائم على الموجودات والديون البديلة والأدوات المهجنة

١٩- في السنوات الأخيرة، أصبحت مجموعة متزايدة من خيارات التمويل متاحة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإن كانت بعض هذه الخيارات لا تزال في مرحلة مبكرة من التطوير أو غير متاحة، في شكلها الحالي، إلا لمجموعة صغيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتشمل خيارات التمويل هذه التمويل القائم على الموجودات^(١٠) (مثل إيصالات المستودع، والعملة والتأجير)، والديون البديلة (مثل سندات الشركات، والديون السندية، والتوظيفات الخاصة) والأدوات المهجنة (مثل القروض الثانوية/السندات والسندات القابلة للتحويل).^(١١) وفي الممارسة العملية، يعزى الاستخدام المحدود لخيارات التمويل هذه من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الحواجز من جانب الطلب (على سبيل المثال، تفتقر العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة المالية والرؤية الاستراتيجية والموارد، بل إنها تفتقر، في بعض الأحيان، حتى إلى الاستعداد أو الوعي اللازم للنجاح في الحصول على تمويلات أخرى غير الديون المباشرة) والحواجز من جانب العرض (على سبيل المثال، إحجام الممولون المحتملون بسبب الغموض العام الذي يكتنف أسواق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعوائق التنظيمية).^(١٢)

٢٠- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن استخدام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة للتمويل القائم على الموجودات والديون البديلة والأدوات المهجنة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

(و) تمويل سلاسل الإمدادات

٢١- يشير تمويل سلاسل الإمدادات إلى التقنيات والممارسات التي تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لإدارة رأس المال المستثمر في سلاسل الإمدادات والحد من المخاطر التي تتعرض لها الأطراف المعنية. وعادة ما يطبق على تجارة الحساب المفتوح حيث تُشحن البضائع وتسلم قبل حلول أجل استحقاق الدفع.^(١٣)

٢٢- وفي الميدان الزراعي، تمثل الزراعة التعاقدية آلية تنسق الإنتاج الزراعي والتجارة وتعمل كأداة ائتمان لأنها تشجع تمويل سلاسل الإمدادات عن طريق تيسير توفير الائتمان للمنتجين والمتعاقدين. وتجدر الإشارة إلى أن الدليل القانوني المشترك بين اليونيدروا ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الزراعة التعاقدية يوفر إرشادات بشأن هذا الموضوع.^(١٤) وفي الوقت الحاضر، لا تنطبق آلية التمويل هذه على جميع القطاعات.

(١٠) يشير مصطلح "التمويل القائم على الموجودات" إلى الأشكال غير التقليدية من المعاملات المضمونة والمعاملات التي تستخدم أنواعاً معينة من الموجودات التي لم تكن مستخدمة من قبل.

(١١) OECD SME Ministerial Conference Discussion Paper on "Enhancing SME access to diversified financing instruments" (February 2018), pp. 10-11.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٣) International Chamber of Commerce Academy on "Supply Chain Finance: An Introductory Guide".

(١٤) UNIDROIT, FAO and IFAD, UNIDROIT/FAO/IFAD Legal Guide on Contract Farming (2015), introduction, paras. 2 and 26.

٢٣- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن استخدام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتمويل سلاسل الإمدادات والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد. وسيؤخذ بعين الاعتبار الدليل القانوني المشترك بين اليونيدروا ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الزراعة التعاقدية.

باء- تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

٢٤- سيقدم هذا الفصل من "الصك المقبل"، كمعلومات أساسية، موجزاً لمبادرات السياسة العامة المتخذة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. ومع التسليم بأهمية التدابير التنظيمية والمؤسسية والعملية، سيركز هذا الفصل بالأساس على التدابير القانونية الرامية إلى تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان في سياق الإقراض المضمون، وإصدار الضمانات، وتعزيز البنى التحتية لتوفير التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وبرامج بناء القدرات. وبقدر ما تؤدي التدابير التنظيمية والمؤسسية والعملية دوراً لا غنى عنه في اكتمال هذه المناقشة، سيناقش هذا الفصل هذه التدابير على أساس الخبرة الدولية.

١- مبادرات السياسة العامة المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

٢٥- على الصعيد العالمي، نُفذت عدة مبادرات في مجال السياسة العامة من أجل تعزيز الشمول المالي وحصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، قامت مجموعة العشرين والمناصرة الخاصة المعنية بالشمول المالي لأغراض التنمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتسليط الضوء على عملهما في مجال تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية.^(١٥)^(١٦) ووفقاً لتقرير أُعد في عام ٢٠١٧، وفرت مؤسسة التمويل الدولية استثمارات وخدمات استشارية لوسطاء ماليين يقدمون خدمات للمنشآت التجارية الصغيرة، وعززت الأسواق المالية من خلال دعم سجلات الضمانات الرهنية ومكاتب الائتمان، واستثمرت وعملت مع العديد من شركات التكنولوجيا المالية وعززت تبادل المعارف.^(١٧) وعلى الصعيد الإقليمي، في آسيا والمحيط الهادئ،

(١٥) شجعت المناصرة الخاصة المعنية بالشمول المالي لأغراض التنمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة على استخدام الخدمات المالية الرقمية وعلى النمو الاقتصادي الشامل للمرأة، ونظرت في عدة مبادرات تنظيمية مبتكرة مثل مكاتب الابتكار، والنهج التنظيمية التجريبية (sandboxes)، وقطاع تكنولوجيا التنظيم الرقابي (RegTech) الموجهة للجهات التنظيمية. انظر: UNSGSA FinTech Working Group and CCAF (2019) "Early Lessons on Regulatory Innovations to Enable Inclusive FinTech: Innovation Offices, Regulatory Sandboxes, and RegTech".

(١٦) شجعت مجموعة العشرين الاندماج المالي الرقمي للأفراد والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي، وحددت أربع سياسات عامة رئيسية تتعلق بالرقمنة (الالتحاق الرقمي، والبنية التحتية للمدفوعات الرقمية، واستخدام البيانات البديلة لإعداد التقارير الائتمانية، فضلاً عن حماية المستهلك المالي، ومحو الأمية المالية وحماية البيانات). انظر: G20 Policy Guide on "Digitization and informality: harnessing digital financial inclusion for individuals and MSMEs in the informal economy" (2018).

(١٧) تقرير مؤسسة التمويل الدولية عن "MSME FINANCE GAP: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets" (2017).

أبرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقريرها لعام ٢٠١٧ أهمية دعم السياسات العامة المتصلة بالبنى التحتية المالية - مثل مكاتب الائتمان، وسجلات الضمانات الرهنية، والضمانات الائتمانية للقروض المصرفية المخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.^(١٨) وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكد صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ٢٠١٩ على الحاجة إلى أطر سياساتية عامة وتنظيمية محددة لتشجيع تطوير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد بشكل أكبر على أسواق رأس المال والتكنولوجيات الجديدة.^(١٩)

٢٦- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عما اتخذ في المنظمات الدولية والإقليمية من مبادرات السياسة العامة الرامية إلى تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وسيناقش أيضاً، حسب الاقتضاء، تطورات السياسات العامة على الصعيد الوطني. فقد نفذت الهند والمملكة العربية السعودية والصين وبنغلاديش، مثلاً، سياسات ملائمة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال الإقراض المضمون

٢٧- سيناقش هذا الفرع من "الصك المقبل" المعاملات المضمونة باستخدام الموجودات المنقولة والموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية، وكيف يمكن أن تحسن فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

(أ) الموجودات المنقولة كضمانة رهنية

١' أنواع الموجودات

٢٨- تمثل الموجودات المنقولة، بالنسبة للعديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، النوع الرئيسي من الموجودات التي يمكن أن تقدمها تلك المنشآت كضمانة رهنية. ولذلك، ينبغي أن يكون هناك إطار قانوني يتيح ويسر استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية، مما يمكن أن يقلص تكلفة الائتمان و يتيح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على ائتمان لفترات أطول. ويساعد الائتمان المتاح بيسر وبتكلفة معقولة على نمو وازدهار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢٩- وينبغي أن تكون التشريعات التي تحكم المعاملات المضمونة بسيطة. وينبغي أن يكون بمقدور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تمنح حقاً ضمانياً في أي نوع من أنواع الموجودات المنقولة تقريباً، بما في ذلك المخزونات والمعدات والمستحقات والحسابات المصرفية والممتلكات الفكرية؛ وما قد تمتلكه مستقبلاً من موجودات؛ وجميع موجوداتها المنقولة، الحاضرة والآجلة على

(١٨) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للأمم المتحدة عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (2017) "Small and Medium Enterprises Financing".

(١٩) تقرير صندوق النقد الدولي عن "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" (٢٠١٩).

حد سواء. ويوفر القانون النموذجي أساساً جيداً في هذا الصدد. وهو يحدد إطاراً تشريعياً للمعاملات المضمونة يشمل جميع أنواع الموجودات المنقولة لتيسير استخدامها كضمانة رهنية.^(٢٠)

٣٠- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن أنواع الموجودات المنقولة التي يمكن استخدامها كضمانة رهنية، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة من القانون النموذجي والتوجيهات الواردة في النصوص المرافقة له.

٢' سجلات الحقوق الضمانية

٣١- ينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بوجود حق ضماني للاطلاع العام. وفي العديد من الولايات القضائية، يتم ذلك من خلال إنشاء سجل عام للحقوق الضمانية يمكن أن تسجل فيه الإشعارات بالحقوق الضمانية. وينبغي أن تكون عملية التسجيل، التي يقوم بها الدائن المضمون عادة، غير مكلفة لأن أي تكاليف ذات صلة يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تكلفة التمويل. وبموجب القانون النموذجي، يتيح التسجيل في سجل مركزي (يكون إلكترونياً بالكامل ويمكن الوصول إليه عبر الإنترنت) للدائن المضمون إمكانية إثبات أولوية حقه الضماني على حقوق المطالبين المنافسين. وتوفر هذه الآلية للدائنين اليقين بشأن حقوقهم في هذه المعاملات، مما يجعلهم أكثر استعداداً لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٣٢- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" سمات مختلفة من سمات سجل الحقوق الضمانية التي تيسر استخدام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لهذا السجل، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة من القانون النموذجي والتوجيهات الواردة في النصوص المرافقة له.

٣' المسائل الخاصة المتعلقة بالمنشآت التجارية الصغرى

٣٣- على الرغم من المزايا الواضحة التي يمكن أن تتاح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بفضل وجود إطار قانوني يستند إلى القانون النموذجي، فهذا في حد ذاته قد لا يزيل جميع العقبات التي قد تواجهها هذه المنشآت في الحصول على الائتمان، ولا سيما العقبات التي تواجهها المنشآت التجارية الصغرى، ومنها على سبيل المثال:

- موجودات المنشآت التجارية الصغرى تكون غير كافية أو غير ملائمة لتقديمها كضمان. وفي بعض الولايات القضائية، يمثل هذا الأمر مشكلة خاصة للنساء منظمات المشاريع لأن أي موجودات/ممتلكات تكون لديها كثيراً ما تكون مملوكة أو مسجلة باسم الزوج؛
- يتطلب الإقراض القائم على الموجودات المنقولة تقييمها. ويمثل هذا الأمر مشكلة لأن بعض أساليب التقييم قد تكون مكلفة للغاية مقارنة بقيمة القرض. وقد يكون من

(٢٠) قرار الجمعية العامة ١٣٦/٧١ الذي يقر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة.

الصعب أيضاً تحديد قيمة الموجودات، لا سيما إذا كانت من النوع الذي لا يتداول بانتظام في سوق معينة؛

- قد لا تكون لدى الممولين أدوات غير مكلفة وفعالة لتقييم المخاطر. وكما ذكر أعلاه، قد تفتقر المنشآت التجارية الصغرى إلى سجل ائتماني وسجل معاملات. وقد يؤدي ذلك بالمولين إلى المطالبة بضمانات رهنية تتجاوز قيمتها بكثير مبلغ القرض (يشار إلى هذا الوضع في كثير من الأحيان باسم "المغالاة في طلب الضمانات"). وقد تمنع المغالاة في طلب الضمانات المنشآت التجارية من الحصول على ائتمان من ممول آخر باستخدام موجوداتها؛

- قد تكون سبل الانتصاف الإنفاذية في معظم الولايات القضائية معقدة ومكلفة للغاية لإنفاذ الحقوق الضمانية التي تكفل قروضاً صغيرة جداً. ولا يجوز للتشريعات ذات الصلة أن تفرض أي قيد على ما يمكن للدائن المضمون حجزه من أجل تحقيق الإنفاذ. وسيتعين حماية الموجودات الشخصية الأساسية واستبعادها من نطاق الإنفاذ.

٣٤- ومن ثم، سيتضمن هذا الفرع الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن المسائل المتعلقة بالمنشآت التجارية الصغرى واستخدامها للموجودات المنقولة كضمانة رهنية.

(ب) الموجودات المنقولة كضمانة رهنية

١' إضفاء الشرعية على حقوق الملكية على الموجودات غير المنقولة

٣٥- يسمح الائتمان المضمون للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة باستخدام القيمة المتأصلة في موجوداتها كوسيلة للحد من الخطر الذي يواجهه الدائن والمتعلق بعدم السداد له، مما يجعل الدائنين المحتملين أكثر استعداداً لتوفير الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٢١) غير أنه لكي تُستخدم الموجودات بفعالية، يجب الاعتراف بها رسمياً في إطار نظام قانوني لحقوق الملكية. وبمجرد تحقق هذا الاعتراف بالكامل، تُتاح الإمكانية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لاستخدام هذه الموجودات كضمانة رهنية للحصول على الائتمان.^(٢٢) وهناك أدلة متزايدة على أن توسيع أنواع الموجودات التي يمكن استخدامها على نحو قانوني كضمانة رهنية يقلص تكلفة الائتمان.^(٢٣)

٣٦- ومع ذلك، تفتقر المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة في العديد من الاقتصادات إلى الاعتراف الرسمي بحقوقها المتعلقة بملكية موجوداتها غير المنقولة. ويكتسي هذا أهمية خاصة في سياق المنشآت التجارية الصغرى العاملة في قطاع الزراعة، التي كثيراً ما تزرع وتستخدم أراضٍ ليس لها سند ملكية رسمي. ونتيجة لذلك، لا يمكنها تقديم الأرض كضمانة رهنية للحصول على الائتمان.

(٢١) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)، الفقرة ٥ من المقدمة.

(٢٢) وفقاً لما ذكره هيرناندو دي سوتو، فحقوق الملكية أساسية لتيسير الحصول على الائتمان لأن الموجودات يمكن أن تستخدم كضمانة رهنية. انظر: *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World* (1989), p. 244.

(٢٣) تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تسخير القانون لصالح الجميع" (٢٠٠٨)، الصفحة ٦٧.

٣٧- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المسائل المتعلقة بإضفاء الشرعية على حقوق الملكية على الموجودات غير المنقولة (مثل الإصلاحات المتعلقة بإصدار سندات ملكية الأراضي)، وأمثلة مختارة على الإصلاحات.

٢' سجلات الأراضي

٣٨- تعمل نظم تسجيل الأراضي في جميع أنحاء العالم كأساس قانوني لتسجيل الملكية وغيرها من الحقوق القانونية في الأراضي على وجه اليقين. وفي بعض الولايات القضائية، لا تسجل سوى نسبة مئوية صغيرة من الأراضي، حيث لا يشمل التسجيل جزءاً كبيراً من الممتلكات في الريف وكذلك في المراكز الحضرية. ولا يزال الوصول المحدود إلى الأراضي المسجلة يمثل إحدى أكبر العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي. وكثيراً ما يتم التقليل في جميع أنحاء العالم من قيمة الأراضي غير المسجلة، كضمانة رهنية.

٣٩- ومن الجدير بالذكر أن الموقع الشبكي الخاص بتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال يحتوي على موضوع عن "تسجيل الملكية" ويقس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد على أساس خمسة أبعاد: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، والمساواة في الحصول على حقوق الملكية.^(٢٤)

٤٠- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المسائل المتعلقة بإنشاء وتشغيل سجلات الأراضي، استناداً إلى الممارسات الجيدة المحددة في أدوات موقع تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال.

٣- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال إصدار الضمانات

٤١- سيناقش هذا القسم من "الصك المقبل" إصدار الضمانات في إطار نظم ضمان الائتمان العامة والخاصة، فضلاً عن الضمانات الشخصية، وكيف يمكنها تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

(أ) مخططات ضمان الائتمان

٤٢- شكلت الحكومات قوة رئيسية وراء انتشار نظم ضمان الائتمان العامة في إطار تعزيز استخدام الضمانات كوسيلة لتوجيه الائتمان نحو قطاعات ومناطق جغرافية محددة، والشركات، التي عادة ما تكون من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تكون مقيدة مالياً في العادة. وتوجد لدى معظم البلدان المتوسطة الدخل صناديق أو وكالات متخصصة توفر نظاماً لضمان الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المقام الأول، وبعضها يستهدف النساء

(٢٤) انظر الموقع الشبكي الخاص بتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال يحتوي على موضوع عن "تسجيل الملكية".

منظمات المشاريع.^(٢٥) وتدعم هذه النظم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتساعد في الحصول على ائتمانات ميسورة التكلفة. كما أن نظم الضمان المماثلة التي يمولها ويديرها القطاع الخاص تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

٤٣- ويؤثر تصميم نظم ضمان الائتمان على الحوافز التي يتمتع بها كل من الممولين والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في هذه النظم، وكذلك على الاستدامة المالية لهذه النظم. ويمكن أن يؤدي التصميم غير السليم لنظام ضمان الائتمان إلى زيادة المخاطر المعنوية فيما بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طريق الحد من مخاطر التخلف عن السداد التي قد تتعرض لها لولا ذلك. وبالتالي، من المهم تقاسم المخاطر بين الممولين والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والضامنين.^(٢٦)

٤٤- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن سمات نظم ضمان الائتمان، وسيستكشف المسائل المتعلقة بتصميم إطار قانوني يمكن أن تعمل في إطاره نظم ضمان الائتمان العامة والخاصة على السواء، مع مراعاة مبادئ الشفافية والإنصاف. وسيأخذ بعين الاعتبار منشور البنك الدولي المعنون "مبادئ البرامج العامة لضمانات التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة".^(٢٧)

(ب) الضمانات الشخصية

٤٥- كثيراً ما يحتاج الممولون إلى ضمانات شخصية بالإضافة إلى الضمانات الرهنية، حيث يقومون بتوسيع مجموعة الموجودات المتاحة للسداد ويقلصون بذلك مخاطر الإقراض. غير أن هذه الضمانات يقدمها أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أو مديروها، أو المساهمون فيها (إن وجدوا) أو أقاربهم وأصدقائهم. وفي حالة التخلف عن السداد، يتعين على الضامنين أن يسددوا الدين، ومن المرجح أن يكون لهم الحق في الحلول (أي، الحلول محل الدائن المضمون في حقوقه المتعلقة بالضمانات الرهنية، بما في ذلك الحق في الإنفاذ).

٤٦- وتثير الضمانات الشخصية التي يطلبها الممولون مسألة تتعلق بالطابع المحدود المسؤولية الذي يميز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فتوفير الضمانات الشخصية يعني فعلياً أن المنشأة الصغرى والصغيرة والمتوسطة لم تعد محدودة المسؤولية، وكثيراً ما يسبب التخلف عن السداد مشاكل مالية هائلة داخل أسر الأفراد المعنيين. ويجوز للجهات التنظيمية أن تضع قواعد لتنسيق إجراءات الإعسار الناتجة عن ذلك بالنسبة للضامن والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٢٨)

(٢٥) من الأمثلة على ذلك برنامج الاتحاد الأوروبي كوزم "COSME" لتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذي يقدم الصندوق الأوروبي للاستثمار في إطاره تسهيلات لضمان القروض للوسطاء الماليين الذين يقدمون ائتمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. انظر: EIF document on COSME financial instruments.

(٢٦) انظر: OECD Discussion Paper on Credit Guarantee Schemes (2010), pp. 12-13.

(٢٧) تقرير البنك الدولي المعنون "مبادئ البرامج العامة لضمانات التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" (٢٠١٦).

(٢٨) فيما يتعلق بإساءة استعمال الضمانات الشخصية للمنشآت التجارية وكيف يمكن لقانون الإعسار أن يحل المشكلة (مثل منح الضامن إعفاء جزئياً من الضمان من خلال إجراء ودي)، انظر

.D. Hahn, "Velvet Bankruptcy", in Theoretical Inquiries in Law, 2006, vol. 7

وهناك عدد من المسائل من منظور قانون الأسرة وقانون الملكية تستحق النظر فيها أيضا، مثل الشروط القانونية لموافقة الزوجين على ضمانات معينة أو على رهن بعض الموجودات، والقيود القانونية المفروضة على رهن بعض موجودات الأسر.

٤٧- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن مسألة الضمانات الشخصية في سياق تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٤- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية

٤٨- سيناقش هذا القسم من "الصك المقبل" تعزيز نظام إعداد التقارير الائتمانية، وآليات الجبر، والحصول على الخدمات المالية الرقمية، ودعم إعادة الهيكلة والتدابير المتعلقة بالضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وكيفية تحسينها لفرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

(أ) التقارير الائتمانية

٤٩- بوجه عام، يصطدم حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان بعدم وجود معلومات كافية أو عدم تناسق المعلومات المتعلقة بقدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على سداد الديون، والافتقار إلى بنية تحتية مالية داعمة لإتاحة هذه المعلومات. وكثيرا ما يُعرف جمع وتوزيع المعلومات المالية عن المقترضين المحتملين باسم "التقارير الائتمانية". وتتيح هذه الخدمة للممولين معرفة المزيد عن خصائص المقترضين، وسلوكهم السابق، وسجلهم التاريخي فيما يتعلق بالسداد، ومخاطرهم الائتمانية الحالية. وتيسر التقارير الائتمانية الحصول على الائتمان لأنها يمكن أن تقلل من تكلفة قيام الممولين بتدابير الحرس الواجب.

٥٠- ويشكل مكتب الائتمان وسجل الائتمان النوعين الرئيسيين من الجهات المقدمة لخدمات إعداد التقارير الائتمانية. وكثيرا ما تكون مكاتب الائتمان عبارة عن شركات مملوكة للقطاع الخاص ويديرها هذا القطاع، تلي في العادة احتياجات الممولين من المعلومات. وعادة ما تكون سجلات الائتمان عبارة عن كيانات عامة توجه بياناتها للاستخدام من جانب واضعي السياسات والجهات التنظيمية وغيرها من السلطات العامة. وينبغي أن يحدد الإطار القانوني والتنظيمي السليم على الأقل التزامات كل مشارك، على سبيل المثال: '١' ينبغي لمقدمي البيانات إبلاغ مكاتب الائتمان وسجلات الائتمان ببيانات دقيقة ومناسبة من حيث التوقيت وكافية، '٢' ينبغي للوكالات المعنية بالسجلات العامة أن تيسر الوصول إلى قواعد بياناتها، '٣' ينبغي لمكاتب الائتمان وسجلات الائتمان أن تكفل معالجة البيانات بطريقة آمنة وقدرة جميع المستعملين على الحصول على خدماتها وفق شروط منصفة.^(٢٩)

٥١- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المسائل القانونية المتعلقة بأداء مكاتب الائتمان/سجلات الائتمان،^(٣٠) التي قد تشمل فرض المسؤولية عن دقة البيانات وجمعها والإفصاح عنها، ووصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات التي بحوزتها، والقدرة على تصحيح المعلومات الخاطئة، ورصد الامتثال والإنفاذ. وسيؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد تقرير البنك الدولي المعنون "General Principles for Credit Reporting (2011)" وتقرير اللجنة الدولية المعنية بتقارير الائتمان المعنون "Facilitating SME Financing through Improved Credit Reporting".^(٣١)

(ب) أمين المظالم المالية

٥٢- في محاولة لتوفير حوافز لتطوير تنظيم المشاريع، نُفذت مبادرات أمين المظالم المالية في عدة ولايات قضائية، غير أن دور أمين المظالم المالية يختلف في إطار هذه المبادرات.^(٣٢) فعلى سبيل المثال، أنشئت دائرة أمين المظالم المالية في المملكة المتحدة بهدف حل المنازعات بين المستهلكين والمنشآت التجارية التي تقدم الخدمات المالية بسرعة وبأدنى قدر من الشكليات. وفي جمهورية كوريا، أنشئ برنامج أمين المظالم المعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين اللوائح التنظيمية القائمة التي تؤثر على إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

٥٣- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المسائل المتعلقة بإنشاء نظام أمين المظالم المالية، أو الخدمات المماثلة، وكيف يمكن لهذا النظام أن يحسن إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

(ج) الخدمات المالية الرقمية

٥٤- يمكن للخدمات المالية الرقمية (مثل النقود المدارة عن طريق الهاتف المحمول، والحسابات المدارة عن طريق الهاتف المحمول، والمدفوعات الإلكترونية، والتأمين والائتمان، وتطبيقات

(٣٠) أنشأت العديد من البلدان مكاتب ائتمان/سجلات ائتمان، كما أدخلت بعضها لوائح تنظيمية للترخيص لمكاتب الائتمان/سجلات الائتمان وتشغيلها. ومن الأمثلة على ذلك: أذربيجان (٢٠١٨)، أرمينيا (٢٠١٠)، إسرائيل (٢٠١٨)، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١١)، أنتيغوا وبربودا (٢٠١٩)، إندونيسيا (٢٠١٤)، أنغولا (٢٠١٢)، أيرلندا (٢٠١٥)، بنن (٢٠١٨)، بوتان (٢٠١٤)، بوركينافاسو (٢٠١٧)، تنزانيا (٢٠١٤)، توغو (٢٠١٧)، جامايكا (٢٠١٤)، جزر البهاما (٢٠١٩)، الجمهورية الدومينيكية (٢٠١٥)، سيراليون (٢٠١٢)، سيشيل (٢٠١٣)، غرينادا (٢٠١٩)، غيانا (٢٠١١)، غينيا-بيساو (٢٠١٨)، الفلبين (٢٠١٠)، فييت نام (٢٠١٤)، الكاميرون (٢٠١٥)، كمبوديا (٢٠١٢)، كوت ديفوار (٢٠١٥)، كينيا (٢٠١٠)، لاوس (٢٠١٦)، مالي (٢٠١٦)، مدغشقر (٢٠١٩)، منغوليا (٢٠١٣)، موزامبيق (٢٠١٧)، مولدوفا (٢٠٠٩)، ميانمار (٢٠١٨)، النيجر (٢٠١٦)، نيجيريا (٢٠١٠)، هونغ كونغ (٢٠١٣). انظر الموقع الشبكي للبنك الدولي بشأن ممارسة أنشطة الأعمال "Doing Business" بشأن موضوع "Business Reforms in Getting Credit".

(٣١) انظر: World Bank General Principles for Credit Reporting (2011) and International Committee on Credit Report on "Facilitating SME Financing through Improved Credit Reporting" (2014).

(٣٢) في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، وضع نظام لأمين المظالم المالية بموجب قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠. وفي جمهورية كوريا، يوجد منذ عام ٢٠٠٩ برنامج لأمين مظالم يعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويساعد المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير البلدان على إنشاء مؤسسات أمين المظالم الخاصة بالمنشآت التجارية.

التكنولوجيا المالية الأحدث) أن تساعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على بناء سجلات تاريخية للدفع والتقييمات الائتمانية، مما يؤدي إلى زيادة فرص الحصول على الائتمان.^(٣٣) ومن خلال بناء سجل تاريخي للائتمان، قد تساعد الخدمات المالية الرقمية أيضاً في تجاوز أحد العوائق التي لا تزال قائمة أمام الشمول المالي الكامل، وهو الطابع غير الرسمي للعديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.^(٣٤)

٥٥- ويشمل مصطلح "التكنولوجيا المالية" مجموعة من الأنشطة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم المعاملات المالية. ويشير الائتمان المعتمد على التكنولوجيا المالية إلى النشاط الائتماني الذي تيسره المنصات الإلكترونية. ومن الأمثلة على ذلك منصات الإقراض بين الأقران التي تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنشائها وتشغيلها؛^(٣٥) حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتقييم كل طلب قرض مقدم من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنحه سعر فائدة معين ونشر طلبات القروض على المنصة. ويمكن للأفراد الذين يرغبون في الإقراض استعراض طلبات القروض المختلفة، واختيار أحدها وتوفير الأموال من خلال المنصة. وتتيح منصات الإقراض بين الأقران للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان بتكلفة أقل. كما طورت منصات مماثلة (مثل منصات التمويل الجماعي على النحو المبين في الفقرة ١٧ أعلاه) خاصة بالأفراد الذين يرغبون في الاستثمار في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة واكتساب صفة مساهمين.

٥٦- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المسائل القانونية المتصلة باستخدام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا المالية من أجل توسيع نطاق حصولها على الائتمان. وسيركز على استكشاف المسائل التي يلزم معالجتها من أجل تهيئة بيئة قانونية تمكينية للائتمانات المعتمدة على التكنولوجيا المالية، قادرة على استيعاب التغير التكنولوجي ودعم الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية.^(٣٦)

(٣٣) UNSGSA, United Nations Capital Development Fund (UNCDF), The World Bank and Better than Cash Alliance Report on "Igniting SDG Progress through Digital Financial Inclusion".

(٣٤) UNSGSA Annual Report to the Secretary-General on "Financial Inclusion: Building on 10 years of progress", September 2019, p. 17.

(٣٥) Committee on the Global Financial System and Financial Stability Board Working Group Report on "FinTech credit – Market structure, business models and financial stability implications", pp. 11–13.

(٣٦) ورقة السياسة العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمعنونة "أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، الصفحة ٩. تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان وضعت قواعد خاصة بالائتمانات المعتمدة على التكنولوجيا المالية، مثل الصين. انظر تقرير الفريق العامل التابع للجنة المعنية بالنظام المالي العالمي ومجلس الاستقرار المالي المعنون "FinTech credit – Market structure, business models and financial stability implications"، الصفحة ٣٨. وعلاوة على ذلك، استحدثت عدة بلدان إطاراً قانونياً للتمويل الجماعي عبر الإنترنت. ومن هذه البلدان روسيا (٢٠١٩)، وماليزيا (٢٠١٥)، والمملكة المتحدة (٢٠١٩)، والولايات المتحدة (٢٠١٥).

(د) دعم إعادة الهيكلة

٥٧- كثيراً ما لا تملك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما عندما تواجه صعوبات مالية، الموارد اللازمة لمواجهة التكاليف المرتفعة لإعادة الهيكلة (بما في ذلك التماس المشورة المهنية). وتجد العديد من المؤسسات القادرة على الاستمرارية نفسها في مسار يقود إلى الإعسار لأن خيارات إعادة الهيكلة الملائمة غير متاحة في مرحلة مبكرة من تسجيل صعوباتها المالية. وإذا وُضع إطار فعال لإعادة الهيكلة، فقد يكون من الأرجح أن يقدم الممولون ائتمانات غير مضمونة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لأن هذا الإطار يمكن أن يقلل من عدد عمليات التصفية غير الضرورية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرارية، مما يمثل مكسباً حقيقياً بالنسبة للدائنين وأصحاب هذه المنشآت والاقتصاد ككل. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسهم هذا الإطار أيضاً في الإدارة الفعالة للقروض المتعثرة وتجنب تراكم هذه القروض في ميزانيات المصارف. ويحد ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في بعض أجزاء القطاع المصرفي من قدرة هذه المصارف على تقديم القروض للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٥٨- والجدير بالذكر أن الفريق العامل الخامس مكلف حالياً بوضع آليات وحلول مناسبة، تركز على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنخرطين في النشاط التجاري، من أجل معالجة المسائل المتعلقة بإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٣٧) وقرر الفريق العامل الخامس، في دورته الرابعة والخمسين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التركيز على احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة (باستثناء المنشآت المتوسطة). ومؤخراً، نظر الفريق العامل الخامس، في دورته السادسة والخمسين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في مشروع ورقة بشأن نظام مبسط للإعسار (A/CN.9/WG.V/WP.168). ووافق على مشاريع التوصيات الواردة فيه بصيغتها المعدلة في الدورة، وطلب إلى الأمانة أن تضيف، لدى تنقيح تلك الورقة، توصية منفصلة وتعليقاً إضافياً على الإجراءات في حال انعدام الموجودات. واختلفت الآراء بشأن دور طرف مستقل في مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المدينة والنهج المتبع في تنقيح تعريف السلطة المختصة. وسيواصل الفريق العامل الخامس المداولات بشأن تلك المسائل، والمصطلحات الأخرى الواردة في المسرد والتعليق حتى دورته المقبلة في أيار/مايو ٢٠٢٠.

٥٩- سيشير هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" إلى عمل الفريق العامل الخامس المعني بنظام إعسار مبسط للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(هـ) الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٦٠- قد يؤدي عدم التوازن في الحجم بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (ولا سيما المنشآت التجارية الصغرى) والممولين الكبار إلى عدم تساوي القدرة التفاوضية بين الجانبين. وقد يجد الممولون أنفسهم في وضع يمكنهم فيه تحديد شروط المعاملة من جانب واحد، وهو ما قد يكون غير منصف بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرة ٢٤٦.

٦١- وغالباً ما تكون شروط العقد النمطية مرجحة بشكل كبير لمصلحة الممولين. بما في ذلك الشروط الإجرائية (على سبيل المثال، القيود المفروضة على السحوبات والسداد، والأساليب التي يتم بموجبها إخطار المقترض بالتغييرات، وكيفية ومكان حل المنازعات) والشروط الموضوعية (بما في ذلك مستوى سعر الفائدة ومستوى المدفوعات بعد التخلف عن السداد ("التقصير")، وكذلك الطريقة التي يعرف بها "التقصير"). وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تكون الشروط النمطية مطبوعة بأحرف صغيرة ومكتوبة بلغة تقنية معقدة، ومن المحتمل ألا يكون الفرد الذي يدير المنشآت التجارية الصغرى قادراً على تقييم شروط العقد عند توقيعه.

٦٢- ومن أجل معالجة عدم عدالة شروط العقود، سيستكشف هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" التدابير الوقائية الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي قد تشمل الكشف الإلزامي عن المعلومات في شكل محدد (بما في ذلك طرائق عرض موحدة للرسوم وذلك من أجل تسهيل المقارنة مع المنتجات التي يقدمها الممولون الآخرون). كما ستناقش التشريعات الوطنية ذات الصلة بشروط العقود المجحفة، مثل القوانين التي تجعل الشروط المجحفة غير قابلة للتنفيذ من جانب الطرف الذي يعتمد عليها.

٦٣- ومن ثم، سيتضمن هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" المزيد من التفاصيل عن التدابير الوقائية المناسبة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل التصدي لشروط العقود المجحفة.

٥- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال بناء القدرات

٦٤- من العناصر الهامة في السياسات المحلية الرامية إلى تيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل برامج بناء القدرات من أجل تمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الاستفادة على أفضل وجه من مصادر وآليات التمويل المتاحة، من جهة، وتعزيز وعي القطاع المالي باحتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة واستجابته لها. ومن المسلم به أن معظم جوانب تلك البرامج تتألف من تدابير تنظيمية ومؤسسية وعملية - وليس قانونية. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق الاكتمال، سيوضح هذا القسم من "الصك المقبل" الحاجة إلى برامج بناء القدرات وتصميمها لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والممولين، استناداً إلى الخبرة الدولية والمشورة المقدمة من المنظمات الدولية الأخرى، وكيف يمكنها تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

(أ) بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٦٥- كثيراً ما تحتاج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى المساعدة في تقديم طلبات للحصول على التمويل لأنها قد لا تعرف الجهة التي ينبغي التوجه إليها وكيفية اختيار المنتجات المالية وقد لا تكون على علم بنظم ضمان الائتمان المنطبقة عليها. والأهم من ذلك أنها لا تعرف في كثير من الأحيان كيفية إعداد مقترح مالي جيد. ويمكن للوكالات الحكومية - من خلال التوعية باستخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والحلقات الدراسية الإعلامية

والبرامج التدريبية - أن تساعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على معرفة مكان تقديم الطلبات وفي وضع مقترحات جيدة. وبوجه عام، يمكن لبرامج بناء القدرات هذه أن توفر برامج للتثقيف المالي وأن تحسن مستوى الإلمام بالمسائل المالية لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (ولا سيما لدى النساء منظمات المشاريع).

٦٦- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" الحاجة إلى وضع وتصميم برامج بناء القدرات لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(ب) بناء قدرات الممولين

٦٧- ينبغي أن تتماشى خدمات الممولين مع الاحتياجات المالية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهم بحاجة إلى معرفة أنواع المنتجات المالية التي سيقدمونها إلى هذه المنشآت وكيفية التصدي للصعوبات التي تواجهها في الاتصال بالمولين، وإعداد الوثائق اللازمة، واستيفاء المعايير ذات الصلة. وينطبق هذا بصفة خاصة على الممولين الذين يقدمون الخدمات إلى النساء منظمات المشاريع، فكثير منهن لا يمكنهن الحصول إلا على قدر محدود من المعلومات ومن الإلمام بالمسائل المالية في بداية نشاطهن في مجال تنظيم المشاريع. والوكالات الحكومية المكلفة بتوسيع نطاق الائتمان المقدم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو توسيع نطاق الشمول المالي في وضع جيد يمكنها من وضع برامج لبناء القدرات من أجل تدريب موظفي المؤسسات المالية. ويمكن أيضا إدراج مواضيع تراعي الفوارق بين الجنسين في هذه البرامج لضمان حصول الرجال والنساء على الخدمات والمرافق المالية على قدم المساواة.

٦٨- ومن ثم، سيناقش هذا القسم الفرعي من "الصك المقبل" الحاجة إلى برامج بناء وتصميم القدرات لدى الممولين.